

دور تركيا الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى منذ عام 2002 "دراسة في الأبعاد والتحديات"

نعمة سعيد سرور¹

¹ جامعة الاقصى-غزة، فلسطين Email: nima-1971@hotmail.com

تاريخ النشر: 2020/06/15

تاريخ القبول: 2019/12/09

تاريخ الاستلام: 2019/05/15

ملخص:

تمثل دراسة السياسة التركية في ظل حزب العدالة والتنمية أهمية متزايدة لدى الباحثين والمختصين بالقضايا الإقليمية والسياسة الخارجية. وهذه الدراسة ما هي إلا محاولة لتوضيح المحددات المؤثرة في تطور الدور الإقليمي التركي في منطقة آسيا الوسطى منذ عام 2002، مع تسليط الضوء على أنماط هذا السلوك الخارجي وأبعاده (سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً، عسكرياً)، فضلاً عن استعراض التحديات التي قيدت هامش الحركة، وساهمت في عرقلة الطموح التركي في هذه المنطقة. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة جوهرية، مفادها، أن الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى حقق نجاحاً (نسبياً)، نظراً لعدم وجود حسابات دقيقة لدى صناع القرار في تركيا، تأخذ في الاعتبار البيئة النفسية والبيئة الاجتماعية والثقافية لدى مجتمعات آسيا الوسطى، فضلاً عن طبيعة ارتباطها الخارجية وتركيبية نخها السياسية وتناقضاتها الداخلية، ومتطلباتها الاقتصادية. كلمات مفتاحية: تركيا، اقليميا، الشرق، الأقصى، القيود، التحديات.

Abstract

The study of Turkish politics under the Justice and Development Party (AKP) is of increasing importance to researchers and specialists in regional issues and foreign policy. This study is an attempt to clarify the determinants of the evolution of Turkey's regional role in the Central Asian region since 2002, highlighting the patterns and dimensions of this external behavior (politically, economically, culturally and militarily), as well as the challenges that have limited the margin of movement, And contributed to the disruption of Turkish ambition in this region.

The study found that the Turkish role in the Central Asian region has been relatively successful due to the absence of accurate calculations by decision-makers in Turkey, which takes into account the psychological environment and social and cultural environment of Central Asian societies, Foreign policy and the composition of political elites and their internal contradictions, and their economic requirements

المؤلف المرسل: نعمة سعيد سرور ، الإيميل: nima-1971@hotmail.com

1. مقدمة:

منذ نشأة الجمهورية عام 1923 بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، حاولت الدولة التركية بقدر الإمكان تجنب دوائر الصراع والأزمات الإقليمية المحيطة، بيد أن هذا النهج بدأ تدريجياً يتلاشى، مع تفاعلات ومقتضيات الحرب الباردة وصراع العمالقين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)، وخصوصاً بعدما أصبحت تركيا عضواً محورياً في حلف شمال الأطلسي، في مواجهة تمدد النفوذ السوفيتي واحتواء التوسع الشيوعي منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي. بمعنى آخر، أصبحت تركيا ركيزة مهمة في الاستراتيجية الغربية التي تقودها الولايات المتحدة، حيث دخلت في سياسة الأحلاف والأحزمة الأمنية. ومع مطلع تسعينيات القرن الماضي وما واكبه من تغيرات بنيوية عميقة على الصعيد الدولي وبيئة النظام العالمي، تمثلت في تفكك الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية وانفراط عقد حلف وارسو، حينئذ برزت تركيا لتمثل جسراً بين أوروبا الموحدة وآسيا الوسطى والشرق الأوسط، وناظرة شعوب الشرق ووسط آسيا على أوروبا.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، انطلقت تركيا - الدولة الإسلامية الوحيدة العضو في حلف الأطلسي - نحو عملية تقييم شامل لدورها، محاولة إعادة نفوذها ومكانتها في ظل التحولات في موازين القوى الجديدة، انطلاقاً من قناعتها بأن لها دوراً مهماً في الاستقرار الاقتصادي والأمني لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز. ونظراً للأهمية الجيوإستراتيجية والجيوإقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى، فضلاً عن تركيبها الإثنية والدينية وإرثها التاريخي والثقافي، فقد أصبحت بؤرة اهتمام قصوى لدى صناع القرار التركي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الذين ارتأوا بأن هذه المنطقة هي بمثابة "حديقة خلفية" لتركيا لا يمكن الابتعاد عنها، أو تركها للتنافس الشديد بين قوى كبرى متعددة. هذا ما أكد عليه، مهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو في كتابه الشهير "العمق الاستراتيجي".

بناءً على ذلك، تكمن أهداف الدراسة في استعراض محددات الدور الإقليمي التركي، وتبسيط الضوء على الأبعاد المختلفة لهذا التوجه الجديد، وإبراز التحديات التي واجهته في منطقة آسيا الوسطى، فضلاً عن تحليل وتقييم نتائج هذه السياسة. لذا تأتي هذه الدراسة لتجيب عن تساؤل رئيسي، مفاده: ما محددات الدور الإقليمي التركي في منطقة آسيا الوسطى؟ وكيف ترجمت هذا الدور، وما التحديات التي واجهته ضمن البيئتين الداخلية والخارجية؟

هذا وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم حيث يساهم هذا المنهج في فهم التحولات التي طرأت في البيئة الداخلية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002، وما واكبها كذلك من تغيرات على صعيد البيئتين (الإقليمية والدولية)، كما اعتمدت على أدبيات منهج صنع القرار، والمنهج الوظيفي أو ما يُعرف بالمدرسة الوظيفية، لفهم السلوك التركي في ضوء مكانته في البيئة الإقليمية والدولية، وكذلك المنهج التاريخي، علاوة على توظيف نظرية الصراع كونها تساهم في تحليل حالة التنافس بين القوى الكبرى والإقليمية.

وانقسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، فضلاً عن المقدمة والخاتمة. فالمحور الأول، تناول محددات الدور التركي تجاه منطقة آسيا الوسطى، في حين تناول المحور الثاني أبعاد هذا الدور (السياسي، الاقتصادي، الثقافي، العسكري)، أما المحور الثالث فقد استعرض القيود والتحديات الداخلية والخارجية.

المحور الأول: محددات الدور التركي الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى:

تتسم السياسة الخارجية للدول بعدم الثبات أو الاستمرارية، كما تختلف مساراتها وتوجهاتها بناءً على تنوع وتعدد أهدافها ومقاصدها، ومن هذا المنطلق تختلف السياسة الخارجية لدولة ما، عن دولة أخرى. بل يمكن القول أن السياسة الخارجية للدولة الواحدة قد تتغير وتتبدل من فترة لأخرى، أو من قيادة سياسية لقيادة أخرى. إن ذلك مرده مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، اعتماداً على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل⁽¹⁾، وكذلك حسبما تمليه مصالح تلك الدولة من وقت لآخر⁽²⁾. بناءً على ذلك، فإن تركيا رسمت وخططت

وتفّدت سياستها الخارجية تجاه منطقة آسيا الوسطى انطلاقاً من عدة عوامل، ووفق مجموعة من الاعتبارات و المحددات منذ نهاية عام 2002، وأهم المحددات :
أولاً: الإرث التاريخي : مثلت منطقة آسيا الوسطى، الحديقة الخلفية أو البستان المخصوص للدولة العثمانية على مدار عدة قرون من الزمن، وكانت بمثابة الخزان البشري الهام الذي يمد الجيوش العثمانية في زمن السلم والحرب، ومع هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، خضعت شعوب منطقة آسيا الوسطى لهيمنة الاحتلال السوفيتي، وأصبحت جزءاً من الإمبراطورية السوفيتية التي حاولت فرض قيمها ومبادئها وطمس معالم تراثها الثقافي والفكري، وربطها بعجلة الاقتصاد الاشتراكي، وسلخها عن ماضيها وتاريخها الحضاري، حتى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه عام 1991.

وتاريخياً، تُعرف آسيا الوسطى عند العرب بمنطقة "تركستان الكبرى"، وأيضاً "بلاد ما وراء النهر". وقد دخلها الإسلام فعلياً عام 86هـ / 705م، حتى أصبحت مركز إشعاع حضاري امتد نفوذه إلى العديد من مناطق العالم، واشتهرت حواضره بالفنون والعمارة والحضارة الإسلامية، ومن أبرزها : سمرقند وطشقند وبخارى ومرو وخيوه ، ومن هذه المنطقة برزت مجموعة من مشاهير العلماء المسلمين في مجال، الطب والفلك والرياضيات والفلسفة والتفسير والأدب واللغة، أمثال: الإمام البخاري، والغزالي، وابن سينا والترمذي والخوارزمي والسرخسي، والفارابي، وابن سينا والبيروني وغيرهم.⁽³⁾

ثانياً: الأهمية الاستراتيجية لآسيا الوسطى :

تشكل الدراسات المتعلقة بالأهمية الجيوبولتيكية للدول، أو المناطق، بؤرة اهتمام من قبل العلماء والمختصين في مجال العلاقات الدولية والجغرافية والسياسية. في الوقت ذاته، تقع المناطق الهامة من ناحية جيوبولتيكية في محط أنظار الدول ذات الطموح الإقليمي، أو تلك الساعية نحو الهيمنة العالمية. ولما تعتبر منطقة آسيا الوسطى ذات أهمية استراتيجية، فقد اعتبرت من أولويات صناع القرار التركي الخارجي.

تقع منطقة آسيا الوسطى في قلب القارة الآسيوية وبالقرب من روسيا والصين وإيران وتركيا وشبه القارة الهندية، وتتميز باتساع مساحتها التي تصل إلى ما يقارب من 4

مليون كم²، وتعيش بها شعوب متنوعة الأعراق والأعراف والتقاليد واللغات، لذا تتسم المنطقة بمكانة جيوسراتيجية هامة، وهو ما عبّر عنه جون ماكيندر أحد أبرز علماء الجيوبولتيك، قائلاً: "من يسيطر على آسيا الوسطى يسيطر على العالم"⁽⁴⁾. وتشير المصادر التاريخية إلى إن هذه المنطقة بقيت لفترة طويلة من الزمن تحمل إسم "تركستان"، ولكن بعدما قام الاتحاد السوفيتي بالسيطرة عليها عسكرياً في عهد جوزيف ستالين، أطلقت عليها كتب الجغرافيا السوفيتية تسمية "منطقة آسيا الوسطى". ونتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، تهيأت الفرصة للعديد من القوى الإقليمية والدولية بإيجاد موطن قدم فيها، وهي حالة فرضتها طبيعة الجغرافيا الحبيسة - أو ما يعرف بديكتاتورية الجغرافيا-، وحاجتها إلى شركاء خارجيين جدد إلى جانب روسيا.

إضافة إلى ما سبق، تكمن أهمية منطقة آسيا الوسطى كونها تمثل المتغير الجيوسياسي الذي يُعتبر مفتاح السيطرة على العالم، وانطلاقاً من ذلك، سعت الولايات المتحدة الأمريكية في نشر نفوذها في هذه المنطقة، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، معتمدة بذلك على تفوقها العالمي على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري⁽⁵⁾، فالتمركز في آسيا الوسطى تتيح الإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال لهذا تعارض روسيا وبشدة إعادة انتشار القوات الأمريكية بالقرب من حدودها⁽⁶⁾. والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، على العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب، والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي. كذلك العمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب⁽⁷⁾. وبناءً على ذلك، فإن السيطرة على الممرات البرية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين وغير ذلك من الطرق والممرات تتيح الفرصة لضبط والتحكم في التفاعلات والعلاقات المتبادلة بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى. بمعنى آخر، لقد أصبحت منطقة آسيا الوسطى بجمهوريةاتها المختلفة، محط أنظار الدول القريبة والبعيدة، نظراً لما تتمتع به من مزايا جيوسياسية وجيواقتصادية⁽⁸⁾. وبخصوص الدور الإقليمي للدولة التركية، فقد كان الأكثر اندفاعاً منذ مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم، إيماناً منه، بأن هذا الدور ما هو استحقاقاً لعودة هذا الجزء من العالم للحاضنة التركية.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية لآسيا الوسطى :

تشكل منطقة آسيا الوسطى - كنزاً هائلاً- من الثروات الطبيعية، ومن أبرزها النفط والغاز ، حيث تمتلك كميات هائلة جداً بناءً على العديد من الدراسات والتقديرات الاقتصادية. ويتوقع الكثير من علماء الجيوبولتيك بأنها تقترب تدريجياً نحو ما يُعرف بـ "قلب الأرض" . حيث يبلغ حجم الغاز الطبيعي فيها 34٪ من الاحتياطي العالمي، و27٪ من احتياطي النفط العالمي، كما تمتلك قاعدة صناعية ثقيلة ضخمة، تعود للإرث السوفيتي فضلاً عن وجود أعداد كبيرة من الخبراء والعلماء والأدمغة المتخصصة في مختلف المجالات، لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. هذا وتمتلك ثروات هائلة من المياه العذبة الجارية والباطنية، واحتياطيات ضخمة من المعادن والقطن والفحم⁽⁹⁾ . كما تتمتع باحتياطيات نفطية تعادل في كميتها تلك الموجودة في منطقة الخليج العربي هذا ما يفسر حالة الصراع المحتدم والتنافس الشديد بين العديد من القوى الإقليمية والدولية في هذه المنطقة ، فعلى سبيل المثال، تمتلك جمهورية كازاخستان قدرات وخبرات علمية كبيرة، وكانت واحدة من أكثر الجمهوريات السوفيتية تقدماً في المجال العلمي وتشير العديد من الدراسات، أن إيران استفادت بشكل كبير من هذه الخبرات في مجال التسليح وخصوصاً في مجالي الصواريخ والمفاعلات النووية. كما يوجد على أراضيها مطار "بايكونور" الفضائي الشهير، الذي كان مركزاً لإطلاق سفن الفضاء وتجارب الصواريخ وأبحاث حرب النجوم في العهد السوفيتي ، ولا تزال روسيا تستأجره وتستخدمه لنفس الأغراض. أما أوزبكستان، فتتمتع بثروات طبيعية كبيرة من خامات الذهب والفضة واليورانيوم والنحاس والزنك والغاز الطبيعي والفحم والنفط، وهي تعتبر سادسة دول العالم في انتاج الذهب، ورابع دولة على المستوى العالمي من حيث احتياطيات الخام الفضي، وكذلك طاجيكستان تمتلك مناجم كبيرة من اليورانيوم ولديها القدرة على تخصيصه، وقرغيزستان لديها أعداد كبيرة من مناجم الذهب.

رابعاً: الهوية الثقافية والدينية:

تساهم الهوية الثقافية والرابطة الدينية في صياغة حالة التماسك والتقاطع لدى الشعوب والأمم، وتعتبر اللغة التركية اللغة الأم لخمس دول في آسيا الوسطى، وهي: أذربيجان، قرغيزستان، تركمانستان، أوزباكستان، وكازاخستان، باستثناء جمهورية طاجيكستان التي يتحدث شعبها اللغة الفارسية، وتشابه العادات والتقاليد في هذه الدول مع نظيرتها في تركيا، كما يُعد الدين الإسلامي هو الرابط الأقوى بين شعوب المنطقة وتركيا⁽¹⁰⁾. لذا، أُعتبر هذا المحدد من المحددات الهامة التي حاولت القيادة التركية استثماره لصالحها، ووظفته في سياق ما يُعرف بالقوة التركية الناعمة.

خامساً: التركيب الديمغرافي:

يتسم التركيب الإثني لمنطقة آسيا الوسطى-القوقاز، بأنه خليط (موازيك) من القوميات المتعددة، ومنها القومية التركية، وتحدث شعوبها بلغات مختلفة منها التركية، ولقد شهدت المنطقة في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى قدرراً من التمزق الجيوثقافي، إضافة إلى عناصر الأزمات الداخلية، مما أضعف هذه الدول أمام التوازنات العالمية والقارية⁽¹¹⁾. بمعنى آخر، سعت تركيا إلى تعميق دورها الاقليمي في آسيا الوسطى، مستفيدة بذلك من وجود رصيد قومي، تعتبره امتداداً لها وظهيراً لأهدافها في المنطقة.

سادساً: المتغيرات الدولية:

مثلت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية، فقدمت الولايات المتحدة الأمريكية للعالم "نظام عالمي جديد"، ففي مقالة للمفكر الأمريكي "صموئيل هنتينجستون" في عام 1999، بعنوان "القوة العظمى المنعزلة"، وصف فيها العلاقات الدولية المعاصرة بنظام أحادية القطب، مشيراً إلى أن هناك قوة عظمى وحيدة هي الولايات المتحدة، ولديها القوة العسكرية والمالية الهائلة للقيام بأي تحرك دولي ترغب فيه⁽¹²⁾، من هذا المنطلق سعت تركيا نحو إيجاد موقع مؤثر لها في هذا النظام العالمي الجديد، لاسيما وأنها عضو في حلف شمال الأطلسي⁽¹³⁾.

فبناءً على تحولات المناخ الدولي، اعتمدت تركيا في سياستها الخارجية منذ مجيء حزب العدالة والتنمية على مبدأ حل المشكلات العالقة مع الدول المجاورة أو ما يسمى باستراتيجية "تصفير المشكلات"، وتحرير تركيا من مشاكلها الخارجية⁽¹⁴⁾، وبناء علاقات

جيدة مع الدول المجاورة لها في آسيا الوسطى. بمعنى آخر، إرتأت تركيا بأن يكون دورها الجديد مصدراً لحل المشاكل لا مصدراً لتأزيمها وتعميقها .

المحور الثاني : أبعاد الدور التركي الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى أولاً: البعد السياسي

في سياق تحليل السلوك الخارجي للدول، يمكن القول، أن مؤسسات صنع القرار والنخب المؤثرة فيها تضع نصب أعينها تحقيق مجموعة من الأهداف، متعددة الأبعاد والأولويات، بهدف تعميق نفوذها وتمكين هيبتها اقليمياً ودولياً. وعليه فقد سعت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية في أواخر عام 2002 ومطلع عام 2003، إلى مد نفوذها في منطقة آسيا الوسطى التي تعتبر "ظهيراً استراتيجياً" لها، وهنا سيتم استعراض أبعاد البعد السياسي للدور التركي على النحو الآتي:

لقد اعتُبر انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 من أبرز الأحداث التي أثرت في بنية النظام الدولي في نهاية القرن العشرين ، وكان له انعكاسات جوهرية عميقة على الصعيد الإقليمي والعالمي بشكل عام، لاسيما في موازين القوى والتحالفات الجديدة والخرطة الجيوسياسية. ومن الطبيعي أن تتأثر تركيا بهذه التحولات أسوة بالعديد من دول المنطقة. وبالرغم من أن السياسة التركية كانت تعاني من عدم التخطيط ونقص كبير في الاستراتيجية وهذا ما أكدّه أحمد داوود أوغلو، المُنظر الرئيسي للرؤية التركية الجديدة قائلاً: "إن العقد الذي أعقب الحرب الباردة مثّل عقداً "ضائعاً"، بالنسبة لتركيا، حيث لم تتبنى خلاله تصوراً كاملاً، مكثفية بسياسة "ردود الأفعال"⁽¹⁵⁾. حيث كانت تركيا غير قادرة على ممارسة سياسة خارجية نشطة وفعالة في منطقة آسيا الوسطى بسبب اهتماماتها الداخلية⁽¹⁶⁾. فقد حاولت طيلة عقد التسعينيات من القرن الماضي استثمار حالة الفراغ الناجمة عن انهيار الامبراطورية السوفيتية، والاستفادة من منطقة آسيا الوسطى لما لها من أهمية جيوسياسية واستراتيجية، بيد أن اهتمام النخبة السياسية التركية بمنطقة آسيا الوسطى والتي اعتبرت منطقة الأصول العرقية للسكان الأتراك⁽¹⁷⁾.

لم يتعدى الاعتراف باستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، واكتفت فقط بمعالجة ومواجهة العديد من التحديات الداخلية، مما حد من نفوذها وسياستها في هذه المنطقة .

ولكن منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى مقاليد الحكم في تركيا عام 2002، انتهجت أنقرة استراتيجية جديدة تجاه منطقة آسيا الوسطى، قائمة على مبدأ "المبادرة الدبلوماسية"، أي انتقلت من سياسة المشاهد والمراقب إلى سياسة المبادر في معالجة المشاكل، وقد أشار الرئيس التركي حينئذ، عبدالله غول بالقول: "إن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة، يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها"⁽¹⁸⁾. في الوقت ذاته صرح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان قائلاً: "إن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة بل يجب أن تكون لاعباً على أرض الملعب"⁽¹⁹⁾. وقد كانت منطقة آسيا الوسطى إحدى أهم مجالات السياسة الخارجية التركية نظراً لمجموعة من الاعتبارات أهمها: الاقتصادية، الاستراتيجية، الأمنية، والجيوسياسية، التاريخية، الثقافية، فضلاً على أنها أرض العرق السكان التركي.

لقد استندت تركيا في سياستها الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية على عدة أسس و مبادئ هي⁽²⁰⁾ :

-التوازن السليم بين الحرية والأمن، بمعنى التركيز على مبدأ الحريات المدنية ولكن بدون التفريط بالأمن .

-اعتمدت في سياستها الخارجية على مبدأ "تصغير المشكلات"، مع الدول المجاورة لها.
-الاعتماد على مبدأ أهمية توفير الأمن للجميع، ولذلك اعتمدت تركيا على سياسة الجوار السياسي والتعاون الاقتصادي والتعايش الثقافي المتعدد، بمعنى التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار.

-اعتمدت تركيا على مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد، وإقامة علاقات مع دول ذات تأثير في الساحة الدولية وعدم حصرها بجهة واحدة، أي تعامل قائم على التكامل لا التنافس .

-انتهاج مبدأ الدبلوماسية المتناغمة، أي تعزيز علاقات ومكانة تركيا كفاعل عالمي يمتلك مصادر متعددة للقوة الناعمة (الدبلوماسية والاقتصاد).

-انتقلت تركيا في سياستها الخارجية وفق مفهوم الدولة المؤثرة القادرة على معالجة الأحداث والإشكاليات في المحيط الإقليمي والعالمي، وهو أسلوب دبلوماسي جديد يكون أسلوباً للمجتمع التركي أجمع، وأن تُحدث تحولاً في نمط ونموذج المثقف التركي.

تعقيباً على ذلك، إن تركيا في سياق إعادة صياغة مسارها الجيوسياسي وأولويات دورها الخارجي، وفق ما تراه لتحقيق مصالحها القومية أدركت أن الوقت قد حان، لكي تسير في مسار تحدده مصالحها الوطنية الخاصة، بغض النظر عن مدى ملاءمتها أو مخالفتها لأهداف قوة أخرى⁽²¹⁾. وبدأت بالسعي نحو الاندماج في النظام الجيوبولتيكي الاقليمي والدولي، واعطاء أولوية للتكامل والتعاون .

وفقاً لهذه الرؤية، أعاد حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان صياغة العلاقات الخارجية لتركيا، على تجاوز فكرة الجسر لتكون مركزاً إقليمياً. وضرورة توسيع دائرة علاقاتها الخارجية لتشمل دوائر جديدة ترتبط بها بروابط جيوبولتيكية، وثقافية، وتاريخية. وهذا ما قاله أوغلو: "بأن تركيا أكبر من دولة مواجهة أو جسر، تركيا دولة مركزية، تقع في الوسط من البلقان والقوقاز ووسط آسيا والمشرق العربي". أما أردوغان فقد قال: "لقد انتهى عهد التفكير الضيق والانطوائية بالنسبة لتركيا، من الآن فصاعداً ستفكر تركيا بشكل أوسع وأكبر وستتحرك بأفكار سامية تليق بمكانتها الجيواستراتيجية ورسالتها التاريخية، آخذة بعين الاعتبار امكاناتها الثقافية والاقتصادية". على أية حال، تعمل تركيا على تنويع تحالفاتها وعلاقاتها الخارجية، مع منح قدر من الاهتمام إلى المحيطين العربي والإسلامي اللذين تم تجاهلهما لفترة طويلة .

وترجمةً، لأهداف الدور التركي وتوجهاته الإقليمية، وثقت تركيا علاقاتها السياسية مع كل بلدان آسيا الوسطى، حيث تم تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين الأتراك ونظرائهم من الجمهوريات الإسلامية، كما تم تنسيق المواقف تجاه العديد من القضايا والأزمات. ولقد تعدت حدود الدور التركي الرسمي إلى أبعد من ذلك، فتشير بعض المصادر أن بعض

المنظمات والهيئات الخيرية التركية "المتواجدة في ألمانيا"⁽²²⁾، قامت بتقديم مساعدات للحركة الإسلامية الأوزباكستانية، خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، وأن سكرتير الممثلة التجارية التركية لمنظمة "مللي غيريوش وقفي"، قدم للحركة الإسلامية الأوزباكستانية مساعدات مالية قدرت بمئات الآلاف من الدولارات، كما قدم الاتحاد التركي للشرق الأوسط، وكذلك الجبهة الإسلامية العظمى والمنظمة الإسلامية، وكلها منظمات تركية قدمت مساعدات للحركة المذكورة⁽²³⁾.

ثانياً: البعد الاقتصادي

إن الرؤية التركية لجمهوريات آسيا الوسطى تندرج في سياق علاقة الأخ الأكبر مع الأخوة الآخرين، هكذا ينظر صناع القرار الأتراك، وبناءً على هذه الرؤية، اندفعت تركيا منذ مطلع 1992 نحو المنطقة بهدف توفير قدر من التوازن في علاقاتها مع دولها، والارتباط بها اقتصادياً عبر إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)⁽²⁴⁾. وهنا يمكن القول، أن تركيا سعت لأن تكون لاعباً رئيسياً في الجغرافية السياسية والاقتصادية لآسيا الوسطى والقوقاز. لقد تطورت العلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى على الصعيد الاقتصادي، ففي هذا الصدد، قامت تركيا بمنح قرض لدول المنطقة عبر "مصرف أكسيم"، قدر بحوالي مليار دولار، كما تم إنشاء رئاسة إدارة شركة التعاون والتنمية التركية "تيكا"، من أجل تقديم المساعدات التقنية لجمهوريات آسيا الوسطى. وتقوم هذه الوكالة بدور فعال عبر تنظيم البرامج التعليمية والمشاريع الثقافية، بهدف تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والتنمية ومواجهة الإرهاب⁽²⁵⁾.

وتعتبر جمهورية كازاخستان من أهم بلدان آسيا الوسطى بالنسبة لتركيا، حيث تربطهما علاقات اقتصادية واستراتيجية، وتجسد ذلك بقيام الرئيس الكازاخي نور سلطان نزاريف بزيارة تركيا في أكتوبر 2009، وخلال هذه الزيارة اقترحت أنقرة على التحاق كازاخستان بمنظمة التجارة العالمية⁽²⁶⁾.

فالعلاقات الاقتصادية التركية- الكازاخية، اشتملت على عدة مجالات، أهمها البنى التحتية، الطاقة، الاتصالات، ووصل حجم الصادرات التركية لجمهورية كازاخستان في عام 2012 1,5 مليار دولار، بينما كان في عام 2001 حوالي 160 مليون دولار فقط، أما

حجم الاستيراد التركي من كازاخستان فقد وصل إلى 3,3 دولار في عام 2012، بعدما كان في عام 2002 حوالي 203 مليون دولار فقط. ولقد وصل عدد الشركات التركية في كازاخستان عام 2012 إلى 579 شركة⁽²⁷⁾.

كما وصل حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة إلى حدود 6,5 مليار دولار، وتجاوز مجموع استثمارات الشركات التركية في المنطقة 4,7 مليار دولار في عام 2010، أما قيمة المشاريع التي نفذتها شركات التعهدات التركية في المنطقة، فقد وصلت إلى حدود 30 مليار دولار، ووصل عدد الشركات التركية في المنطقة ما يقارب من 4000 شركة⁽²⁸⁾.

في عام 2012 تم إطلاق "مجلس العمل الموحد المشترك" بين تركيا وأذربيجان، وعلى إثر ذلك ارتفع مستوى التبادل التجاري وبلغ ذروته في العام 2013 من خلال 1,04 مليار دولار تصدير إلى تركيا، 2,9 مليار دولار استيراد فيها وصل حجم التبادل بين البلدين 4 مليار دولار⁽²⁹⁾.

ولقد توثقت علاقات تركيا الاقتصادية مع جمهوريات آسيا الوسطى، كالزيارات المتبادلة واللجان الاقتصادية المشتركة ولجان النقل البري المشتركة ومجالس رجال الأعمال ومجالس التعاون الاستراتيجية رفيعة المستوى.

هذا ولقد بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة في نهاية عام 2016 حوالي 7 مليار دولار، بينما بلغت قيمة استثمارات الشركات التركية حوالي 14 مليار دولار حتى نهاية عام 2017. أما قيمة المشاريع التي نفذتها شركات المقاولات التركية فقد تجاوزت 86 مليار دولار⁽³⁰⁾.

إضافة إلى ما سبق، قامت تركيا بإنشاء مشروع (تاناب)، ومشروع (تاب) مما وضعها في موقع استراتيجي مهم (إقليمياً) في مجال توزيع الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا، حيث سيوصل الغاز من أذربيجان ماراً بتركيا إلى اليونان وبلغاريا ليصل إلى أوروبا، بتكلفة تقدر بـ 45-47 مليار دولار، ومن المتوقع أن تبدأ إمدادات الغاز الأذري إلى أوروبا عام 2020 بحجم 15 مليار متر³، وبذلك تتمكن تركيا من التحرر من القيود التي تكبلها، وتجعلها أكثر حرية

وديناميكية في إدارة العديد من الملفات الدولية، بحيث تلخص تدريجياً من أوراق الابتزاز التي تتعرض له .

وصلت العلاقات التركية-الكازاخية، والتركية-القرغيزية، إلى مستويات الشراكة الاستراتيجية، في إطار مجلس التعاون الاستراتيجي، هذا ولقد تقرر إنشاء مجلس تعاون بين تركيا وطاجكستان أيضاً، وكذلك تطورت العلاقات التركية مع جمهورية تركمانستان وخاصة في مجال التجارة والاقتصاد والمقاولات والاستثمارات⁽³¹⁾، ولقد وقعت تركيا عقود ضخمة قُدرت بحوالي 34 مليار دولار خلال الفترة 1991-2012، كما قدمت تركيا برامج للمساعدات عام 2013 في مجال تدريب رجال الأمن والشرطة في كل من قيرغيزستان وتركمانستان وطاجيكستان⁽³²⁾.

في عام 2018، عرضت الشركة الوطنية للاستثمار في كازاخستان "كازاخ إنفيست"، على رجال الأعمال الأتراك، تنفيذ 47 مشروعاً استثمارياً كبيراً⁽³³⁾، في عدد من القطاعات المختلفة بالبلاد. وبحسب بيان صادر عن رئاسة الوزراء الكازاخية، فإن عرض المشاريع الاستثمارية على رجال الأعمال الأتراك، تم خلال الزيارة التي أجراها رئيس الشركة الوطنية للاستثمار "ساباريك توياكباييف"، إلى تركيا في فبراير 2018، ووصلت الميزانية السنوية للشركات التركية التي التقى توياكباييف مع ممثليها، حوالي 150 مليار دولار⁽³⁴⁾.

استناداً على ما تم عرضه في البعد الاقتصادي للدور التركي في منطقة آسيا الوسطى، يبدو أن ثمة تطوراً في حجم التبادل التجاري والازدياد في حجم الاستثمار التركي، ولكن حجم المساعدات الاقتصادية التركية لهذه الجمهوريات لم يتعدى سوى نسباً ضئيلة. مما فتح المجال أمام تغلغل الاستثمارات الأمريكية والأوروبية بشكل كبير، بحيث قيّد الفرص أمام الطموح الاقتصادي التركي.

ثالثاً: البعد الثقافي

يشتمل البعد الثقافي على معايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية، ويُعتبر محركاً للتفاعلات الإقليمية والدولية، ومحدداتاً لنمطها، وأداة من أدوات السياسة وهدفاً

من أهدافها، وموضوعاً من موضوعاتها، ومحدداتاً لخطاب النخب، فضلاً عن أنه يعتبر عنصراً تفسيرياً أو تبريراً للتحالفات ومكوناً للقوة⁽³⁵⁾.

ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وحصول الجمهوريات في آسيا الوسطى على استقلالها، كثفت تركيا جهودها بهدف استعادة نفوذها التاريخي والحضاري في المنطقة، حيث أدرك صناع القرار في تركيا ونخبها السياسية والثقافية مدى أهمية البعد الثقافي في المساهمة في تعظيم مكانة ودور تركيا، لاسيما أن نسبة كبيرة من سكان هذه الجمهوريات ناطقين باللغة التركية⁽³⁶⁾. كما سعت تركيا إلى تصدير نموذجها الذي يتمثل في قيم الديمقراطية والعلمانية والتحرر من التبعية الاقتصادية⁽³⁷⁾. استناداً على ذلك، سيتم عرض تطور الدور التركي في بعده الثقافي تجاه منطقة آسيا الوسطى وذلك على النحو الآتي:

-منذ نهاية عام 1990، قامت تركيا بإنشاء وتطوير مؤسسات للتعليم العالي في دول آسيا الوسطى، مستغلة بذلك حالة الرفض للغة الروسية، وبدأت مراكز التعليم التركية تكتسب شعبية كبيرة، وبدأ واضحاً التأثير الفكري والثقافي التركي من خلال البث التلفزيوني في المنطقة⁽³⁸⁾.

-قامت تركيا بتنفيذ برنامجاً كبيراً للمنج الدراسية لطلاب بلدان آسيا الوسطى، وهناك مدارس تركية في جمهوريات آسيا الوسطى تتبع وزارة التربية الوطنية التركية، وتوجد في مدينة تركستان الكازاخية "جامعة الشيخ أحمد ياساوي"، الدولية التركية الكازاخية. كما توجد في العاصمة القرغيزية بيشكاك، "جامعة ماناس" التركية القرغيزية⁽³⁹⁾.

-تطورت العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى بشكل سريع في المجالات الثقافية والتربوية، ففي عام 1993، تم إنشاء منظمة الثقافة التركية الدولية من أجل حماية الثقافة والتراث والفن واللغة التركية وترويجها عالمياً، حيث نجحت تركيا في دعوة (كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وأذربيجان)، وجميعها انضمت إلى هذه المنطقة⁽⁴⁰⁾.

-الاهتمام بتقديم منح طلابية من قبل وزارة التعليم القومي التركية، لبلدان آسيا الوسطى والتركيز على "النهضة التركية"، فخلال الفترة 1992-2002، قدمت تركيا ما يقارب من 14 ألف منحة إلى بلدان آسيا الوسطى-القوقاز الناطقة بالتركية⁽⁴¹⁾.

-خلال الفترة 1992-1997، تم إرسال أعداد كبيرة من جماعات الداعية التركي "فتح الله غولن" إلى بلدان آسيا الوسطى، وتم إنشاء 73 مدرسة و3 جامعات في آسيا الوسطى، وهذا يُمثل نموذج القوة التركية الناعمة⁽⁴²⁾.

-قيام تركيا بإرسال معلمين أترك للعمل في مدارس بلدان آسيا الوسطى، وتخصيص مؤسسات مهمة بالشؤون الثقافية كدائرة الثقافات والفنون المشتركة، وساهمت في تغيير أحرف الكتابة من الحروف السلافية إلى الأبجدية اللاتينية⁽⁴³⁾، حيث قدمت تركيا ما يقارب من 10 آلاف منحة دراسية لطلاب جمهوريات آسيا الوسطى للدراسة في الجامعات التركية⁽⁴⁴⁾.

-وقعت تركيا وأذربيجان وكازاخستان وقرغيزيا في 21 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2008 على "إتفاقية إسطنبول" حول تأسيس الجمعية البرلمانية للدول الناطقة بالتركية⁽⁴⁵⁾، بهدف إجراء حوار يشمل القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الإنسانية. في تشرين الأول/أكتوبر عام 2009، تم تأسيس مجلس تعاون بين الدول الناطقة بالتركية من خلال معاهدة "ناختيشفيان"، حيث شارك في تأسيس هذا المجلس على مستوى رؤساء الدول⁽⁴⁶⁾.

-في أيلول/سبتمبر عام 2010، أقيم مقر الأمانة العامة للمجلس في إسطنبول، ويواصل مجلس التعاون فيما بين الدول الناطقة بالتركية نشاطاته في إطار الفعاليات المنتظمة على كافة الصعد والمستويات. على أية حال بالرغم من ارتفاع منزلة اللغات الوطنية، ومساعدة تركيا لإحياء دورها الثقافي، لا تزال اللغة الروسية ذات وجود قوي في دول الكمونوليث الروسي، وتعتبر اللغة الروسية بمثابة اللغة الثانية بين النخب المؤثرة في دول آسيا الوسطى، ولا تزال القنوات الروسية متاحة عبر الأقمار الصناعية وتتمتع الأعمال التلفزيونية والسينمائية الروسية بشعبية عالية، كما تسيطر الموسيقى الشعبية الروسية على البرامج الإذاعية في العديد من دول آسيا الوسطى⁽⁴⁷⁾.

إن المطلوب من تركيا مضاعفة الارتباط الثقافي واللغوي بجمهوريات آسيا الوسطى، من أجل إحياء الشعور الاسلامي، الذي سيكون خطوة أولى مهمة لعودة شعوب المنطقة إلى إرثهم الحضاري، الذي من شأنه أن يُسقط ورقة العرقيات والقوميات لهذه الشعوب.

رابعاً : البعد العسكري والأمني

في هذا السياق يقول، أحمد داود أوغلو: "إن القدرة العسكرية هي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكافية للدولة في زمن السلم" وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب. إن القدرة العسكرية لبلد ما، كمقياس يستطیع التكيف مع الأوضاع المتغيرة وتؤثر المقاييس الأمنية إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها، واتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسية⁽⁴⁸⁾.

لذلك يُمثل البعد العسكري والأمني، أحد الأبعاد الهامة في سياسة تركيا تجاه منطقة آسيا الوسطى، انطلاقاً من إدراكها بمدى أهمية عامل الاستقرار وفائدته في التمدد التركي في هذه المنطقة .

لذا، سعت تركيا جاهدة في مراقبة ما يدور في دول آسيا الوسطى سواء على مستوى صعود تيارات أصولية متشددة، أو حاجة هذه البلدان لخبرات أمنية وعسكرية كذلك.

أما بخصوص أبرز الأنشطة في المجال العسكري والأمني فقد تمت على النحو الآتي:

- قيام تركيا بفتح أكاديميتها العسكرية لمئات الطلاب من دول آسيا الوسطى و القوقاز، وفي هذا السياق، تم توقيع اتفاقية بين تركيا وكازاخستان ترمي إلى تدريب طلاب القوة الجوية الكازاخية في الكليات العسكرية التركية، كما قدّمت مساعدات في تدريب وتجهيز الجيش الأوزبكي⁽⁴⁹⁾.

- سعت تركيا إلى ضم بعض الدول الآسيوية التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق إلى حلف الناتو، مما يشكل خطراً حقيقياً على أبواب روسيا والصين، لاسيما وأن خطط توسيع حلف الناتو تتضمن ضم هذه الدول ، بما يمكنه من الوصول إلى أبواب روسيا

ومحاصرتها والحيلولة دون إمكانية نشوء تحالف مع الصين، والسيطرة على مناطق البترول الغنية في جمهوريات آسيا الوسطى، ومحاصرة النفوذ الإيراني في المنطقة⁽⁵⁰⁾.

- شهدت العلاقات التركية الكازاخية تقدماً في مجال التعاون العسكري اعتياداً من العام 2003 حيث تم تبادل الخبرات واقامة الدورات التدريبية العسكرية المشتركة.

- قيام تركيا بعقد اتفاقيات وتنسيق متبادل مع دول آسيا الوسطى لمواجهة التيار الإسلامي المتشدد الذي يزداد بقوة وانتشاراً في تلك البلدان عقب تفكك الاتحاد السوفيتي.

المحور الثالث: تحديات الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى:

إن التحولات الجديدة في طبيعة الدور التركي في دول آسيا الوسطى، تتضمن التركيز على الهوية الإسلامية والشرقية كمحدد مهم لحماية المصالح التركية. وفي سياق هذا التوجه، تستغل تركيا وجود أقليات عرقية لها امتداداتها باتجاه الثقافة واللغة والتراث التركي، كما يهدف هذا الدور إلى زيادة مساحة التأثير التركي كلاعب مستقل له حضوره، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. إلا أن ثمة تعقيدات وتحديات وقفت أمام التمدد والطموح التركي في هذه المنطقة، ويمكن استعراضها على النحو الآتي :

- أولاً: تحديات داخلية متمثلة بجماعة فتح الله غولن :

خلال الفترة 2002-2009، عززت جماعة غولن نفوذها وتغلغلها في وزارة الداخلية ومدارس الشرطة، وداخل جهاز المخابرات وجهاز الأمن الداخلي والبلديات، وامتلكت أهم الوثائق التي تتعلق بالأمن القومي التركي من المواقع الحساسة التي تتواجد فيها. هذا ما كشفت عنه صحيفة الغارديان البريطانية. وفي حزيران 2008 ألقت السلطات التركية القبض على عدد من المتورطين فيما يُعرف بشبكة "أرجينكون" وهي مؤسسة سرية تأسست عام 1999، وكانت تضم جنرالات متقاعدون، بهدف القيام بانقلاب عسكري عام 2009⁽⁵³⁾. وتشكل جماعة "الخدمة" جماعة غولن "الدولة العميقة" التي تحاول إدارة المقاصل الأساسية للحكم بعيداً عن الواجهة السياسية ودون الانغماس في الحياة الحزبية الداخلية، وتسعى للسيطرة على مراكز القوة ومفاصل الدولة الأساسية، ولذلك

لجأت للتعاون مع أطراف إقليمية ودولية، للتأثير على الحكومة التركية التي حققت نجاحاً شعبياً وإقليمياً⁽⁵⁴⁾.

وتشير المصادر أن هذه الشبكة لها صلة بالمخابرات الأمريكية، ومنظمة "الغلاديو" الإيطالية، والغال الإسبانية وغيرها من المنظمات التي يُعتمد عليها في تنفيذ السياسات الاستخبارية التابعة للدول الأوروبية في تركيا⁽⁵⁵⁾.

إن المشكلة المحورية التي أحدثتها جماعة غولن لدى الدولة التركية، هي محاولة هذه الجماعة في تغلغل نفوذها وانتشارها في العديد من مجتمعات آسيا الوسطى الإسلامية، مستغلة حالة التناقض بينها وبين الدولة التركية من جانب، والتناقضات التركية مع بعض دول ونخب آسيا الوسطى من جانباً آخر.

ثانياً: معضلة التكامل الإقليمي :

لقد تبنت النخبة السياسية الجديدة في تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية، رؤية سياسة خارجية جديدة تعطي أولوية كبيرة للتعاون والتكامل الإقليمي، وذلك بالاستناد على علاقة أكثر مرونة وذات قيم مشتركة⁽⁵⁶⁾، إلا أن قضية التكامل الإقليمي برزت كمعضلة أمام الطموح التركي تجاه منطقة آسيا الوسطى، لأن أرمينيا تشكل حاجزاً فاصلاً بين تركيا وتلك البلدان، وبالرغم من تطور وسائل المواصلات و التطور الهائل في مجال التواصل، تسعى تركيا لامتلاك عناصر التواصل والاندماج مع محيطها، إلا أن أرمينيا لديها مشاكل معقدة وعالقة منذ فترات طويلة لها علاقة بأطماع إقليمية (قارحي، أردهان، طرابزون). وقد فشلت جهود تركيا في تأمين هذا التواصل من خلال انتهاز لعبة المساومة مع أرمينيا، عندما رفضت أرمينيا مقايضة مقاطعات أرمينية بأخرى أذرية وذلك في إطار تسوية سلمية للنزاع الأرمني_الأذري حول إقليم (قرة باغ) يتيح ارتباطاً أرضياً بين تركيا وأذربيجان عبر جمهورية نخجوانا الأذرية ذات الحكم الذاتي المجاورة لتركيا والمعزولة عن أذربيجان بالأراضي الأرمينية⁽⁵⁷⁾. فأرمينيا رفضت هذا الاقتراح خشية منها أن يعمق ذلك من عزلتها الجغرافية ويحرمها من حدودها مع إيران⁽⁵⁸⁾. هذا، فضلاً عن، حالة العداء التاريخي بين أرمينيا وتركيا على خلفية مجازر الأرمن.

ثالثاً: تحديات على صعيد جمهوريات آسيا الوسطى

يمكن استعراض أبرز التحديات على النحو الآتي :

- تعاني دول آسيا الوسطى من فراغ روحي كبير، فعندما استقلت هذه الجمهوريات عن الاتحاد السوفيتي عام 1991، اصطدمت بعوامل أيديولوجية معقدة، أحالت دون نهوضها على الصعيد الحضاري، ومن أبرز هذه العوامل، إرث الحقبة السوفيتية الشيوعية ، الصراع حول الهوية، المعضلات العرقية والاثنية بين القومية التركية والقومية الفارسية، وضعف الحركة الإسلامية ومحاولات اختراقها⁽⁵⁹⁾.

- الموقف الرافض من قبل النخب السياسية الحاكمة في دول آسيا الوسطى لكل المشاريع الإسلامية، وإصرارها على استحضر النموذج الأتاتوركي، لذلك أضحت هذه النخب المرتبطة إلى حد كبير بإرث الحقبة السوفيتية- العقبة في وجه الصعود التركي في المنطقة في ظل حزب العدالة والتنمية.

- عدم قدرة أنقرة على القيام بالشكل المطلوب لحاجة هذه الدول من الأسلحة وإعادة بناء قواتها المسلحة الضعيفة، لذا، ستبقى هذه الدول في حاجة ماسة للدعم الروسي العسكري بالنظر لاعتمادها على الترسانة الروسية في الإمداد بقطع غيار الطائرات والمساعدات الخدمية الأخرى، فضلاً عن التغلغل الواضح للنفوذ الأمريكي عبر الدعم العسكري والتعاون الأمني في مواجهة الحركات الأصولية⁽⁶⁰⁾.

- سعي شعوب المنطقة على استقلالية سياستها وسيادتها الوطنية وعدم الانسياق وراء أية إغراءات إقليمية، فضلاً عن أن دعاة (الرابطة التركية) الأساسيين وهم (التتار) الذين يعيشون في إطار الفدرالية الروسية (جمهورية تترستان ذات الحكم الذاتي) لا في الجمهوريات المستقلة⁽⁶¹⁾.

- تزايد حدة التخوف من شعوب آسيا الوسطى، خصوصاً بعدما منحت تركيا المعارضة الأوزبكية عام 1999 حق اللجوء السياسي إلى تركيا، مما أدى إلى حدوث حالة من التخوف لدى الأوساط الحكومية الأوزبكية، وغيرها من الجمهوريات الأخرى تجاه النزعة القومية التركية.

رابعاً: التحدي الروسي

بُعِيد تفكك الاتحاد السوفيتي، غضت روسيا الطرف عن النشاط التركي في القوقاز وآسيا الوسطى، بالرغم من أنها تعتبرهما مناطق نفوذ تاريخية بالنسبة لها، وذلك لأن موسكو أرادت أن تعتمد على تركيا في محاربة التيار الإسلامي المتشدد الذي بدأ يزداد قوة و انتشاراً في تلك البلدان، فضلاً عن انشغال موسكو في بناء علاقات جديدة مع واشنطن⁽⁶²⁾. ولكن منذ قدوم الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحكم في عام 2000، ازداد تركيزه على آسيا الوسطى لأنها تشكل المجال الحيوي لروسيا، وتعمل موسكو على حماية الروس الموجودين في هذه المنطقة، حيث يمثلون 23,7% من سكان كازاخستان، و 12,5% من سكان قيرغيزستان وتركمانستان، و 5,5% من أوزبكستان، وتتعامل موسكو مع حدود تلك الدول على أنها حدود أمنية لها، وخاصة مع حدود جمهورية طاجيكستان التي بها أعداد كبيرة من القوات الروسية على الحدود مع أفغانستان⁽⁶³⁾.

وحسب الرؤية الروسية، إن التمدد والنفوذ الأمريكي والتركي في المنطقة يهددان مصالحها، وينظر الخبراء الروس إلى أن تركمانستان وكازاخستان وأذربيجان على اعتبارها ثلاث دول متشاطئة لبحر قزوين وغنية من حيث الطاقة (النفط والغاز)، فضلاً عن أنها تشكل كتلة سكانية إسلامية ضخمة⁽⁶⁴⁾. وطبقاً لمبادئ السياسة الخارجية الروسية، تعتبر منطقة آسيا الوسطى جزءاً من دول "الكمونولث المستقلة"، وتمثل أولوية أولى في استراتيجية موسكو العالمية لما بعد مرحلة الشيوعية، وتجمع كافة الاتجاهات السياسية في روسيا على أن التحديات الأساسية لأمن روسيا تأتي من هذه المنطقة⁽⁶⁵⁾.

وقال بوتين في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015: "أردوغان يحاول أسلمة تركيا، فكيف نقبل بأسلمة آسيا الوسطى" وفي ضوء السياسة الاستراتيجية الروسية في ظل حكم بوتين، الساعية نحو إعادة المجد الروسي من جديد، ومحاولات عودتها إلى ما يعتبره الفكر الاستراتيجي الروسي "الحديقة الخلفية"، لذلك وضعت روسيا قيوداً، بل معارضة واضحة لدخول دول آسيا الوسطى في معاهدات وتحالفات إقليمية ودولية تشكل تهديداً لروسيا ولأجل ذلك قامت روسيا بعقد معاهدات ثنائية، يمكن اعتبارها معاهدات

ساهمت في تكبيل هذه الدول، في الوقت نفسه تمكنت روسيا من خلالها التحكم في خيارات المنطقة. فعلى سبيل المثال، لا يمكن لهذه الدول أن تعقد صفقات بيع ضخمة لموارد الطاقة إلا بموافقة روسيا، كما يرفض الروس محاولات التمدد التركي البطيء في المنطقة. لاسيما وأن روسيا أعلنت أنها تعد مناطق الاتحاد السوفيتي السابق، مناطق نفوذ بالنسبة لها، وأن الفراغ الحاصل سوف تقوم هي بملئه، لذلك بذلت جهوداً كبيرة من أجل تحقيق مصالحها في آسيا الوسطى على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي والجغرافي. فسياسياً وأمنياً قامت بإنشاء نظام أمني في المنطقة من خلال "منظمة معاهدة الأمن الجماعي" ويشمل هذا النظام (أرمينيا، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان)، وهذه المعاهدة تسمح بالتشاور السياسي والتنسيق بين المؤسسات الدفاعية والأمنية للدول الأعضاء⁽⁶⁶⁾.

كما تمكنت روسيا من إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة، أهمها (دوشنب في طاجيكستان، قاعدة كانت، قاعدة كيولياب) ووقعت روسيا مع قيرغيزستان إتفاقية تسمح للأخيرة بموجها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة "كانت"، الجوية في منطقة العاصمة "بشكيك"، هذا إلى جانب إنشاء حاميات عسكرية روسية في كازاخستان وطاجيكستان، وتؤكد روسيا أن القواعد العسكرية في آسيا الوسطى والقوقاز هدفها تأمين والدفاع عن الحدود الجنوبية لروسيا وجيرانها⁽⁶⁷⁾.

ولقد ساهمت روسيا في إسقاط أول رئيس منتخب لأذربيجان "أبو الفضل التشيبي"، وحاولت مرتين الإطاحة بخلفه الرئيس حيدر علييف، وتسعى موسكو باستمرار لاستعادة دورها الحاسم في تسيير الشؤون الداخلية في أذربيجان، في نفس الوقت تركز على جنوب كازاخستان للدخول في علاقة شبه فدرالية مع روسيا، فضلاً عن اضعاف أوزبكستان. ولقد تمكنت في عام 2005 من دفع أوزباكستان لاتخاذ قرار بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها، كما نجحت في عام 2009 في اقناع قيرغيزستان بفسخ عقد ايجار قاعدة "ماناس" القيرغيزية للقوات الأمريكية التي بدأت باستخدامها منذ عام 2001⁽⁶⁸⁾.

إن التخوف الروسي من تعاظم دور العنصر الشبابي الذي يمثل ثروة بشرية كبيرة في بلدان آسيا الوسطى، وما يتميز به هذا العنصر من قوة دينية، دوراً في سعي روسيا على احتواؤه، حيث رفضت النشاط الثقافي التركي في المنطقة، وهذا ما أشارت له العديد من التقارير الروسية من خطورة التغلغل الإسلامي التركي، للحد الذي قامت روسيا بإدراج العديد من الجمعيات الخيرية والثقافية التركية ضمن قائمة الحركات الإرهابية .

في ضوء ما سبق، سيبقى الدور الروسي من أهم الأدوار والتحديات التي لا تسمح بالتمدد التركي في الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى بفعل مقومات الهيمنة والنفوذ المتاحة لديها في تلك المنطقة⁽⁶⁹⁾، وستظل لها اليد الأولى في التأثير، وما يقلق الأتراك هو التنسيق بين إيران وروسيا بشأن معظم القضايا في جمهوريات آسيا الوسطى لاسيما القفقاس⁽⁷⁰⁾ . بتقديري، إن الخطأ الذي ارتكبه صناع السياسة التركية إبان فترة التسعينيات والمتمثل بعدم الأخذ بعين الاعتبار المصالح الروسية عند التعامل مع دول آسيا الوسطى، قد تم تصحيحه والانتباه إليه، لاسيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، حيث تقاطعت مواقفه مع روسيا على أساس الرفض للإسلاميين الراديكاليين، وضرورة الحفاظ على الطبيعة العلمانية للأنظمة السياسية في المنطقة.

بالرغم من عودة العلاقات الطبيعية بين روسيا وتركيا بعد اللقاء الذي تم بين الرئيس فلاديمير بوتين ونظيره التركي أردوغان في مدينة سان بطرس بورع في آب/أغسطس 2017، حيث لعب الرئيس الكازاخي نور سلطان نازارباييف، دوراً وسيطاً بين الطرفين، إلا أن روسيا تنظر بعين ثاقبة ومراقبة مستمرة للنفوذ التركي في منطقة آسيا الوسطى. في الوقت ذاته، دخلت روسيا في تعاون كثيف في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، فضلاً عن تطوير التعاون في المجالين العسكري والسياسي مع دول المنطقة⁽⁷¹⁾ .

خامساً: التحدي الأمريكي

منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة الاحتواء ، أخذت واشنطن تركيز في علاقاتها مع تركيا، انطلاقاً من تصور استراتيجي مفاده، الاستفادة من الدور الجيوسراتيجي لتركيا، واعتبارها نقطة ارتكاز حيوية في مواجهة النفوذ السوفيتي، لذا، أقامت الولايات المتحدة قواعد عسكرية ومحطات تنصت على الأراضي التركية، فيما حظيت أنقرة على الدوام بمساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة للحد الذي تلقت فيه قواتها البرية النصيب الأكبر من بين قوات حلف الأطلسي. وفي كانون الثاني/يناير عام 1980 منحت الولايات المتحدة لتركيا دوراً مميزاً (عسكرياً واستراتيجياً)، في المنطقة بعد توقيعهما على اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي المشترك. وجاءت هذه الاتفاقية في أعقاب قيام الثورة الإيرانية عام، 1979 والاجتياح السوفيتي لأفغانستان، الأمر الذي دفع أنقرة وواشنطن للدخول في شراكة استراتيجية طويلة المدى، شكّلت الركيزة الأساسية للسياسة الأمريكية في المنطقة⁽⁷²⁾.

منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة، دخلت السياسة الدولية مهمة جديدة تماماً، حيث عادت الايديولوجيا لتبعث على نحو يطيح تماماً بنظرية الايديولوجيا الاشتراكية، وبروز الايديولوجيا الأمريكية المحافظة التي تطرح تشكل العالم كله من جديد حسب رؤيتها⁽⁷³⁾. بمعنى آخر، إن سقوط الاتحاد السوفيتي أحدث في المنطقة تحولات عديدة، حيث تغيرت القوى المهيمنة على المسرح الدولي وتغيراً في المفاهيم وطبيعة الصراع وطرق إدارية، كما تغيرت الجغرافيا السياسية للمنطقة ، وأخذت تحمل أسماء جديدة لمناطق ودول جديدة مثل، آسيا الوسطى والقوقاز ودول الكمنولث الروس⁽⁷⁴⁾ والولايات المتحدة الأمريكية تسعى بكل ما تملكه من قدرات هائلة (عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً ومعلوماتياً)، نحو تدشين نظام عالمي جديد أحادي القطبية، أو ما يُسمى في بعض أدبيات العلاقات الدولية "المشروع الامبراطوري الأمريكي على الصعيد الكوني"⁽⁷⁵⁾، أو كما تناوله فرنسيس فوكوياما حيث فسّر نهاية القطبية الثنائية وانتصار الفكر الليبرالي والرأسمالي⁽⁷⁶⁾، وفي ضوء هذا الطموح الأمريكي، ما زالت تركيا تمثل أهمية خاصة في الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لتموضعها في بيئة استراتيجية

وجغرافية شديدة التعقيد، ومن هنا فإن أي انحياز تركي بعيداً عن أولويات الفكر الاستراتيجي الغربي، سيشكل خطورة وخسارة كبيرة لواشنطن. فالولايات المتحدة تدرك مدى حاجتها لتركيا كلاعب جيو- استراتيجي في منطقة آسيا الوسطى، كما تدرك مدى دورها في مساندة الولايات المتحدة للسيطرة على قوس النفط الكبير الممتد من آسيا الوسطى وبحر قزوين حتى الخليج العربي⁽⁷⁷⁾. وثمة تخوف كبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للنفوذ التركي في أوزبكستان، كونها دولة بالغة الأهمية في منطقة آسيا الوسطى، وهي بمثابة القلب، وتتميز بإمكانيات هيدروليكية وزراعية ضخمة، فالولايات المتحدة تسعى لأن تكون في العمق البري لآسيا الوسطى وتحديدأً أوزباكستان، لأن ترك هذه الدولة الحبيسة في عزلتها القارية سوف يُعيد لها بالضرورة للفك الروسي مرة أخرى⁽⁷⁸⁾. ولدى الولايات المتحدة خوفاً تجاه التحرك التركي في منطقة آسيا الوسطى، جوهره، أن تقوم تركيا بتحفيز التيارات الاسلامية في هذه البلدان ولذلك على تركيا أن تقنع هذه البلدان باختيار النموذج التركي بأبعاده العلمانية والديمقراطية واقتصاديات السوق، وأن تقنع حكام هذه الدول بأن، تقدم بلدانهم مرهون باعتماد هذا الخيار، هذا ما تريده الولايات المتحدة من تركيا تحديداً⁽⁷⁹⁾.

سادساً: التحدي الإسرائيلي

نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه منذ عام 1991، أدى ذلك إلى حدوث فراغاً استراتيجياً وأيديولوجياً في منطقة آسيا الوسطى واقليم القوقاز. حينئذ أدرك صانع القرار الإسرائيلي بأن ثمة مخاطر وتحديات قد تواجه إسرائيل، لذا بدأ المفكرون وصناع القرار الاستراتيجي في إسرائيل باعتبار منطقة آسيا الوسطى بمثابة ظهير استراتيجي، وعليه فقد صاغ المؤدلجون الاستراتيجيون الاسرائيليون نظرية "ما وراء الأفق" لتكون محور الاستراتيجية الاسرائيلية في القرن الحادي والعشرين، وترمي إلى خلق نفوذ اسرائيلي في المناطق النائية عن حدود الجوار محتسباً لمجابهة التهديدات المستقبلية التي قد تواجه إسرائيل⁽⁸⁰⁾، نظراً لوجود منظمات تركية غير حكومية في دول آسيا الوسطى وتدعو إلى تبني الإسلام منهجاً للحياة السياسية، وتعزيز الروابط الإسلامية بين أتراك الأناضول

وأشقاءهم الآخرين. وهكذا يبدو الرفض الإسرائيلي للمكون الإسلامي في علاقات تركيا مع جمهوريات آسيا الوسطى، متوافقاً مع التخوف الغربي ومتفاعلاً مع ضعف امكانيات تركيا، الاقتصادية تحديداً، وعدم رغبة شعوب هذه الجمهوريات من الخضوع لهيمنة دولة ما، قد تحد من فعالية الدور التركي فيها .

وهنا سوف تستعرض الدراسة أبرز الأنشطة الإسرائيلية في منطقة آسيا الوسطى والتي تشكل عائقاً وتنافساً للدور التركي، من أبرزها:

- سعي إسرائيل إلى بناء مشروع مستقبلي في منطقة آسيا الوسطى، وعليه فلا يمكن تحقيقه - حسب الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية - إلا بالتخلي عن الإسلام و إلغائه كوجود حضاري وثق في ورومي .

- سعي إسرائيل إلى النفاذ لدول آسيا الوسطى من خلال إقامة مشروعات عملاقة وتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وتكثيف الزيارات الرسمية، كما سعت إلى تنظيم هجرات يهودية مع بعض الجمهوريات إلى إسرائيل.

-تدفق الشركات الإسرائيلية و الأفراد اليهود إلى دول آسيا الوسطى، واستطاع رجال الأعمال اليهود فتح مؤسسات ومكاتب تجارية، حيث تركز أعمالها في مجال الطاقة، المعادن والثروة الباطنية، والاتصالات والبنوك والأنظمة المالية والمصرفية، والطب والرعاية الصحية والفضاء والأبحاث العلمية⁽⁸¹⁾ .

-وضعت إسرائيل يدها على مناجم ومصانع اليورانيوم في كازاخستان، بحيث أصبحت مالكاً رسمياً لمجمع ضخّم لمعالجة اليورانيوم الذي يكفي لصنع ترسانة كاملة من الأسلحة النووية.

-استفادت إسرائيل من قاعدة "بايكونور"، الفضائية الكازاخية في إطلاق أكثر من قمر صناعي⁽⁸²⁾ .

-اعتمدت إسرائيل على استراتيجية التغلغل الاقتصادي من خلال رجال الأعمال اليهود من شتى الجنسيات من جهة، وتقديم إسرائيل نفسها كوسيط نشيط لجذب رؤوس الأموال الغربية من جهة أخرى .

-تم افتتاح فرع للوكالة اليهودية في العاصمة الأوزبكية (طشقند) لتنظيم هجرة اليهود و الأوزبك إلى إسرائيل، وافتتاح مركز ثقافي صهيوني في طشقند يعمل على الترويج للثقافة والأفكار الصهيونية بين اليهود وغيرهم من مواطني أوزبكستان، فضلاً عن تعليم اللغة العبرية⁽⁸³⁾.

سابعاً: التحدي الإيراني

لقد انطلقت إيران من تصور استراتيجي مفاده، أنها باتت القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في منطقة آسيا الوسطى، نظراً لأنها تجاور تركمانستان وأذربيجان جغرافياً، كما تعد المنفذ البري الطبيعي لكلتا الدولتين إلى الخليج العربي، فضلاً عن وجود صلات ثقافية وحضارية مع طاجيكستان. وحرصاً منها، لم تسعى إيران إلى تصدير فكر الثورة إلى دول آسيا الوسطى، في خطوة مماثلة لتركيا، في عدم نيتها بمد نفوذها الإسلامي ذات البعد الأصولي. هذا ولقد قامت إيران بدعم هذه الدول اقتصادياً وتنشيط التجارة معها، في مسعى طهران لتقليص نفوذ الدول المنافسة لها في هذه المنطقة ومنها، تركيا. ومن هذا المنطلق وافقت إيران على الشراكة مع هذه الدول عبر الدخول في تكتلات إقليمية ودولية، من أهمها منظمة الدول المطلة على بحر قزوين، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي⁽⁸⁴⁾. ثمة صراع خفي بين إيران وتركيا في منطقة آسيا الوسطى حول النفوذ والثروة والدور وصراع مذهبي وحضاري. تركيا حائرة في دوافعها لحل القضايا الإقليمية وبين ربط نفسها بالأطراف الدولية الكبرى من ناحية، وممارسة دور اللاعب الاقليمي الرئيسي من ناحية أخرى في المحصلة النهائية.

الخاتمة :

استناداً على ما تم عرضه من محاور الدراسة، توصلت إلى النتائج الآتية:
-منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا عام 2002، أصبح لدى صناع القرار في السياسة الخارجية التركية لديهم إدراك مفاده ضرورة انتقال تركيا من مرحلة الدولة الهامشية إلى الدولة المركزية ليس من أجل تسويق نموذجها التنموي والسياسي فقط، وإنما السعي نحو تأكيد هويتها التي طالما سعت للبحث عنها تلك الهوية التي تم

تغييرها نتيجة سياسة التغريب والعلمانية التي تبنتها نخبة السياسة طيلة مدة الحرب الباردة .

- إن التغيير الذي حدث في البيئتين الدولية والإقليمية أتاح لتركيا إعادة تعريف عمقها الاستراتيجي من خلال إعادة تأكيد روابطها مع دول آسيا الوسطى، واهتمامها بالأبعاد الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية بوصفها معايير للسياسة الخارجية التركية. ارتأت القيادة التركية ضرورة العودة إلى أن آسيا الوسطى التي كانت . الخزان العسكري للأمة الإسلامية، وساهمت في نهضة المسلمين على مدار عدة قرون من الزمن . قامت تركيا بتنفيذ سياستها الخارجية من خلال عدة أبعاد (السياسية، الاقتصادية، الثقافية، العسكرية) تجاه دول آسيا الوسطى، وساهمت في تقديم الدعم المالي واللوجستي والاقتصادي، وتمكنت من عقد سلسلة كبيرة من الاتفاقيات متعددة الأهداف والأبعاد، واعتمدت على العديد من الوسائل. بيد أن، نجاحها في تحقيق أجندات سياستها الخارجية تذبذبت ما بين دولة وأخرى من دول منطقة آسيا الوسطى. نظراً لتعرض دول منطقة آسيا الوسطى للتنافس الاقليمي والدولي الحاد، لذا حاولت النخبة السياسية الحاكمة الاستفادة من هذا التنافس للتخلص من معضلة أزماتها الاقتصادية وديكتاتورية الجغرافيا التي فُرضت عليها بحكم عامل الطبيعة. يمكن القول أن تركيا حققت نجاحاً (نسبياً) لأهداف سياستها الخارجية ودورها الإقليمي تجاه هذه المنطقة، فإشكالية وضعها الداخلي وتحديات الإقليم وخصوصية الواقع الداخلي في دول آسيا الوسطى، وحدة التنافس الدولي ، كلها تحديات حدثت من هامش الحركة أمام الطموح التركي.

- عموماً، أن تأثير تركيا طويل المدى في المنطقة سيظل مرهوناً بقدراتها على إدراك العوامل الداخلية في آسيا الوسطى واستغلالها وتوجيهاتها. كما أن أي مساهمة تركية لا تأخذ في الاعتبار سيكولوجيات مجتمعات آسيا الوسطى، وبنياتها الاجتماعية. الثقافية، وعلاقاتها الداخلية، وارتباطاتها المتبادلة، وتناقضاتها، وتركيباتها الزعامية والنخبوية، ستعجز عن إحداث تأثير دائم للمصلحة التركية العليا في هذه المنطقة.

دور تركيا الإقليمية في منطقة آسيا الوسطى منذ عام 2002 "دراسة في الأبعاد والتحديات"

قائمة الهوامش والمراجع :

- 1- سليم، محمد السيد (1998)، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص137.
- 2- العبيدي، محمد عبد الرحمن (تموز 2011) سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز 2002-2010، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 8 (23)، ص39-82.
- 3- الوغليسي، محمد الأمين، الصعود التركي في آسيا الوسطى: الواقع والآمال، 2017/10/1 . [http:// www.natharatnouchrika.net](http://www.natharatnouchrika.net)
- 4- السعد، محمد نجيب، آسيا الوسطى: ساحة صراع وتنافس دولي، موقع صحيفة الوطن العُمانية، 2015 /9/12 . <http://alwatan.com>
- 5- عبد العظيم، خالد، (2005)، الصراع على النفوذ في أوراسيا، السياسة الدولية، العدد 161، المجلد 40، ص 289-260.
- 6- المرجع السابق.
- 7- أبو سكين، حنان، بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى، 2014 /6/10 . <http://www.acrsey.org/69406>
- 8- العبيدي، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز، مرجع سابق، ص .
- 9- الريحان، وفاء، حدى النفوذ: التواجد الروسي-الأمريكي-التركي في آسيا الوسطى، 2018 /6/16، المركز العربي للدراسات، 40771 / [http / 40771 :www.acrseg.org/](http://www.acrseg.org/)
- 9- الوغليسي، الصعود التركي في آسيا الوسطى، مرجع سابق.
- 10- أوغلو، أحمد داوود، (2010)، العمق الاستراتيجي "موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة محمد ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت، الدار العربية ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ص 521.
- 11- أبو طالب، حسن، (2005)، هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية، السياسة الدولية، العدد 161، المجلد 40، ص196-200.
- 12- العبيدي، مرجع سابق، ص39-82 .
- 13- أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص612.
- 14- المرجع السابق .
- 15- M.EFe Caman, M. Ali Akyurt, Caucasus and Central Asia in Turkish Foreign policy: The Time Has Come for anew Regional policy, Turkish Journal of International Relations, www. alternatives Journal.net, vol.10,no.2-3,Summer-Fall,2011,p45.
- 16- Ibid, p.46
- 17- العبيدي، مرجع سابق، ص39-82.
- 18- نور الدين، محمد، (2010)، الساسة الخارجية.. أسس ومراكزات، في كتاب: تركيا بين تحديات الداخل رهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص139.
- 19- أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص612-614.

- 20- حنفي، عبد العظيم، (2004) اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، ص 136.
- 21- الشرقاوي، يسرا ، (2008)، تركيا-أمريكا.. سياسة خارجية بملامح جديدة، السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، ص 109.
- 22- البخاري، محمد (أكتوبر 2004)، التطرف الإسلامي في أوزبكستان، السياسة الدولية، العدد 158، المجلد 29، ص 48.
- 23- Kramer,Hein,(1996) Will Central Asia Become Turkey's Sphere of Influence.
<http://www.sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/01/8.-WILL-CENTRAL-ASIA-BECOME-TURKEYS-SPHERE-OF-INFLUENCE.pdf>
- 24- Aras, Bulent, (April2008),"Turkish Policy toward Central Asia" SETA, Policy Brief, pp.1-2.
- 25- Whepler, Thomas, (3\october,2013),Turkey's Role and Interests in Central Asia, Saferworld, pp.1-12.
- 26- Ibid
- 27- الوغليسي، مرجع سابق.
- 28- التمدد التركي في آسيا الوسطى عبر بوابة كازاخستان: المصالح الاقتصادية والعسكرية تسبق روابط اللغة والثقافة، 27/فبراير/2018 [http:// ahvalnews.com/ar](http://ahvalnews.com/ar)
- 29- العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى، موقع وزارة الخارجية التركية. <http://www.mfa.gov.tr.ar.mfa>
- 30- Wheeler,op,cit.pp.1-12.
- 31- Ibid.
- 32- التمدد التركي في آسيا عبر بوابة كازاخستان : المصالح الاقتصادية والعسكرية تسبق روابط اللغة والثقافة <http://ahvalnews.com/ar> 2018/2/27
- 33- المرجع السابق .
- 34- غانم، أماني محمود،(2011)، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة، دار الجمهورية للصحافة.
- <https://www.goodreads.com/book/show/22708758>
- 35- Cfr.11.Fidan,(2010)"Turkish Eoreign Policy Toward Central Asia", Journal Of Balkan And Near Eastern Studies,Vol,12,No,1,pp. 109-121 .
- 36- Frappi, Carlo,(2013), Central Asia's place in Turkey's Foreign policy, Ispt, Analysis,No.225,December,p.p. 1-12.
- 37- جاسم، باسل الحاج، تركيا في آسيا الوسطى rawabetcenter.com/Archives/66590
- 38- العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى، موقع وزارة الخارجية التركية <http://www.mfa.gov.tr.ar.mfa>
- 39- جاسم، مرجع سابق.
- 40- Farappi, op,cit,pp.1-12 .
- 41- Ibid .

دور تركيا الإقليمية في منطقة آسيا الوسطى منذ عام 2002 "دراسة في الأبعاد والتحديات"

- 42- حسين. مصطفى جاسم، الدور الاقليمي التركي من 2002-2010.
- 43- Kramer, Heinz() Will Central Asia become Turkey's sphere of Influence?
- 44- Fidan,op,cit,pp.109-112.
- 45- Caman and Akyurt,op,cit,p.46.
- 46- نظير، مروة، روسيا في محيطها: جيوبوليتيكا المصالح لا النفوذ، 14/10/2009 <http://www.islamonline.net>
- 47- أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 48.
- 48- الشمري، أحمد، نعمة، يونس (2014) التوجه التركي نحو آسيا الوسطى والقوقاز، (1990-1998)، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ص 1-15.
- 49- الأمام، محمد رفعت، (أكتوبر 2003)، الاستراتيجية الاسرائيلية في القوقاز: اللعب على التناقضات، السياسة الدولية، العدد 154، ص 128.
- 50- التمدد التركي في آسيا الوسطى عبر بوابة كازاخستان، مرجع سابق.
- 51- أبو سكين، بين الصراع والتنافس، مرجع سابق.
- 52- Unver, Akin,(2009),Turkey's; Deep-state-and the Ergenekon Conundrum, The Middle East institute,p.2.
- 53- Migdalovitz, carol, (2010), Turkey: Politices of Identity and power, Congressional Reserch service, pp.21-22.
- 54- Unver,Op,cit,pp.2-3.
- 55- Davutoglu, Ahmed, (2008),"Turkey's Foreign policy vision: An Assessment of 2007", Insight Turkey, vol,10,No.1,pp.77-96.
- 56- مفتي، مالك، (1998)، الجراءة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، أبو ظبي، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية، ص 7.
- 57- عمار، جفال، (أغسطس 1998)، التنافس الايراني- التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة شؤون الأوسط، العدد 74، ص 107.
- 58- الوغليسي، مرجع سابق.
- 59- سرور، عبد الناصر، (يونيو 2009)، الصراع الاستراتيجي الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991-2007، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، العدد B-1، المجلد 11، ص 61-64.
- 60- يحيى، إيمان (ديسمبر 1992)، مستقبل الجمهوريات الاسلامية السوفيتية: خريطة جيوسياسية- اقتصادية- واجتماعية، مجلة العالم الإسلامي، العدد 5، ص 162.
- 61- جاسم، باسل الحاج، تركيا في آسيا الوسطى، rawabetcenter.com\Archives\66340.
- 62- أبو سكين، بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى، مرجع سابق.
- 63- درويش، فوزي (يناير 2001) "التنافس حول بحر قزوين"، السياسة الدولية، العدد 145، ص 256-258.

- 64- درويش، فوزي (يوليو 2000) "تحو إلاء آسيا الوسطى من السلاح النووي" السياسة الدولية، العدد 143، ص 202.
- 65- أبوسكين، مرجع سابق.
- 66- سرور، الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي، مرجع سابق، ص 65-68.
- 67- السعدون، واثق، (2013) الاستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات اقليمية، العدد 32، السنة العاشرة، ص 415-416.
- 68- الريحان، حدى النفوذ: التواجد الروسي- الأمريكي في آسيا الوسطى، مرجع سابق، نقلاً عن : Craig Oliphant, Russia's Role and Interests in central Asia, safe world Organization, October, 2013, p.3.
- 69- حتى، ناصيف (1995)، الوطن العربي وتركيا في استراتيجيات القوى العظمى، في كتاب: العلاقات العربية- التركية، حوار مستقبلي، ندوة دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 488.
- 70- العناني، خليل (2010)، تركيا والولايات المتحدة، في كتاب: تركيا تحديات الداخل ورهانات الخارج، تحرير محمد عبد العاطي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ص 149 .
- 71- المرجع السابق، ص 149.
- 72- سعيد، محمد السيد، (يونيو 2005)، مصير الأيديولوجيا في السياسة الدولية، السياسة الدولية، العدد 161، المجلد 40، ص 90-101 .
- 73- سرور، مرجع سابق، ص 65-68.
- 74- نايلي، نبيل، المشروع الامبراطوري في السياسة الأمريكية: من التطهير التبشيري إلى استراتيجية الصدمة والترويع <http://www.arabeewal.com> Index, ph 2.
- 75- قرني، بهجت (يونيو 2005)، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، المجلد 40، ص 40-45.
- 76- عبد العظيم، خالد، (يونيو 2005)، الصراع على النفوذ في أوراسيا، السياسة الدولية، العدد 161، المجلد 40، ص 260.
- 77- نور الدين، محمد (1997)، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، لندن، رياض الرئيس للكتب والنشر، ص 214.
- 78- الريحان، مصدر سابق، نقلاً عن: Diana Malyshera, Russia and Turkey in Central Asia: partnership or Rivalry? Russian International Affairs Council, 16, March, 2015 .
- 79- الإمام، الاستراتيجية الاسرائيلية في القوقاز، مرجع سابق، ص 28-29 .
- 80- أبوسكين، مرجع سابق .
- 81- المرجع السابق .
- 82- الصيبي، صلاح، التغلغل الاقتصادي الاسرائيلي في منطقة آسيا، 2007/9/6 . <http://Islamtoday.net> .
- 84- أبوسكين، مرجع سابق.